

دور المحاسبين القانونيين في تطوير وتقديم مهنة التعليم المحاسبي الجامعي في أقسام المحاسبة في العراق

المدرس فاضل كامل عودة

المقدمة :

تختلف طريقة التأهيل العلمي للمحاسب القانوني في العراق عنها في معظم الدول العربية الأخرى . ففي غالبية الدول العربية يمكن لخريجي الدراسات الجامعية الأولية (البكالوريوس) الحصول على لقب المحاسب القانوني بعد ممارسة مهنة المحاسبة بشكل عملي في إحدى المؤسسات الحكومية أو الشركات العامة والخاصة لفترة زمنية معينة . أما في العراق فيختلف الحال ، إذ لا يمكن لخريج الدراسة الجامعية الأولية أو العليا أن يمنح لقب محاسب قانوني مهما كانت مدة ممارسته مهنة المحاسبة والتدقيق أو التدريس المحاسبي . إن الشرط الأساسي للتمتع بحقوق المحاسب القانوني في العراق هو اجتياز دراسة جامعية تأهيلية عليا بعد الحصول على الشهادة الجامعية الأولية تكون مدتها ثلاث سنوات أو أكثر . وقد ثار الخلاف حول طبيعة هذه الدراسة ونوعيتها ، فقسم من المتخصصين في المحاسبة يعتبرها دراسة مهنية فقط والقسم الآخر يقيمها على أساس كونها دراسة أكاديمية ومهنية في آن واحد . وتأسيساً على ما ذكر أعلاه يمكن أن يثار التساؤل التالي : هل أن الشخص الذي يحمل شهادة المحاسب القانوني يمكن أن يكون مؤهلاً للتدريس في الجامعات سواء كانت عراقية أم عربية في مجال العلوم المحاسبية والتدقيقية ؟

إن هذه المشكلة كانت قد بدأت منذ تخرج الدورة الأولى من دراسة دبلوم مراقبة الحسابات في عام ١٩٧٢ ، حيث اتجه قسم من الخريجين للتدريس في الجامعات ولكنهم فوجئوا بعدم معادلة شهادتهم من قبل وزارة التعليم العالي واعتبار الشهادة التي يحملونها شهادة مهنية لا تؤهلهم لنيل اللقب العلمي لمزاولة مهنة التدريس الجامعي ، وبالرغم من هذه الظروف فقد ظل بعض هؤلاء المحاسبين القانونيين من حملة شهادة دبلوم مراقبة الحسابات مستمرين على ممارسة مهنة التدريس الجامعي في مجال العلوم المحاسبية والتدقيقية بدون اللقب العلمي كمحاضرين أو باحثين ، وقد أثبتت التجربة نجاحهم في هذا المجال سواء على مستوى القطر العراقي أو على مستوى الدول العربية الشقيقة التي قاموا بالتدريس فيها وجرى تقييمهم بمستوى عالي في هذا الشأن . فإذا علمنا أن القطر العراقي يعاني من نقص في مثل هذه الاختصاصات على المستوى الجامعي فإننا نستطيع أن نتلمس أبعاد هذه المشكلة وتأثيرها على مهنة المحاسبة ، كما أن المشكلة زادت خطورة بعد تأسيس المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق التابع لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب والذي يعناني خريجيه نفس المشكلة وهي عدم الاعتراف بشهاداتهم على المستوى الجامعي .

هدف البحث : يهدف البحث الى :

- ١- اثبات قدرة وكفاءة المحاسبين القانونيين على اداء مهنة التعليم المحاسبي الجامعي .
- ٢- اثبات مساهمة المحاسبين القانونيين في تطوير ونمو التعليم المحاسبي في أقسام المحاسبة في الجامعات العراقية .
- ٣- ان شهادة المحاسب القانوني هي شهادة جامعية عليا ذات صفة مهنية واكاديمية في آن واحد ولا تقل من حيث المستوى العلمي عن الشهادة الأكاديمية (الماجستير) التي تمنحها الجامعات العراقية .

مشكلة البحث :

- ١- عدم وجود تشريع واضح يمنح اللقب العلمي للمحاسبين القانونيين الذين يمارسون مهنة التدريس الجامعي .
- ٢- اعتبار الشهادة المهنية (محاسب قانوني) اقل مستوى من الشهادة الاكاديمية (الماجستير) .
- ٣- حاجة القطر المستمرة الى المحاسبين القانونيين للتدريس الجامعي في اقسام المحاسبة في العراق .
- ٤- وجود نقص في الكوادر التدريسية في الجامعات العراقية في الاختصاصات المحاسبية والتدقيقية .

فرضية البحث :

- ١- ان المحاسبين القانونيين يتمتعون بكفاءة عالية في مجال تدريس العلوم المحاسبية والتدقيقية .
- ٢- ان شهادة المحاسب القانوني هي شهادة جامعية عليا ذات صفة مهنية واكاديمية .
- ٣- ان قيام المحاسبين القانونيين بالتدريس في الجامعات العراقية يعتبر ضروريا لسد النقص في الكوادر المحاسبية التدريسية وعاملا مهما في تطور ونمو اقسام المحاسبة في الجامعات العراقية .

منهجية البحث :

اعتمد الباحث طريقة المقابلة الشخصية وطريقة المسح الميداني وطريقة الاستبيان لغرض جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة البحث .

الخلاصة :

تضمن البحث اربعة محاور ، الاول يختص بالبرنامج التدريسي والمناهج والكتب التعليمية التي يتضمنها المنهج الدراسي للمحاسبين القانونيين ، اما البحث الثاني فقد تطرق الى نوع الشهادة الممنوحة للمحاسب القانوني وهل هي شهادة مهنية ام انها شهادة جامعية علمية اكااديمية بالاضافة الى كونها شهادة مهنية ، ويركز المبحث الثالث على الكفاءات التدريسية للمحاسبين القانونيين من خلال ممارستهم مهنة التدريس في الجامعات ، اما المبحث الرابع فقد تناول علاقة المحاسب القانوني بالمجتمع والخدمات التي يمكن ان يقدمها الى المجتمع . واخيرا تم صياغة الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها البحث في ضوء التحليل الذي قام به الباحث لكافة جوانب المشكلة التي تناولتها الدراسة .

المبحث الأول

دراسة المحاسبة القانونية

تسعى الاقسام المحاسبية في الجامعات العراقية الى تعزيز مهنة المحاسبة في العراق بتزويدها بالكوادر المؤهلة القادرة على النهوض بمسؤوليتها المهنية والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية . ولقد مرت المحاسبة بتطورات عديدة تبعا للعديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي شهدتها العراق والتي نجم عنها زيادة الطلب على مهنة المحاسبة نظرا للدور الكبير الذي تؤديه في توفير المعلومات الاقتصادية لمختلف الأطراف المستفيدة بما يمكنها من ممارسة نشاطها وتسيير شؤونها (١) .

لقد ظهرت دراسة المحاسبة القانونية في العراق مع تشريع قانون دبلوم مراقبة الحسابات رقم (١٧٩) لسنة ١٩٧٠ وكان هدفها اعداد متخصصين في مراقبة وتدقيق الحسابات . وقد حققت هذه الدراسة بجامعة بغداد - كلية الادارة والاقتصاد مما يدل على كونها دراسة تخصصية علمية ذات صبغة جامعية اكااديمية . وقد حدد القانون هيئة تشرف على البرامج الدراسية والتدريبية

(١) سعد ، يلمى منصور ، التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية ، بغداد - ١٩٩٥ ، ص ١٦٦ .

برئاسة عميد كلية الإدارة والاقتصاد وعضوية رئيس قسم المحاسبة وعدد من الأساتذة المتخصصين في الكلية وبعض المتخصصين من ديوان الرقابة المالية . وقد خولت هذه الهيئة صلاحية وضع المناهج الدراسية وتحديد عدد ساعات الدروس . كما اشارت المادة الخامسة من القانون الى ان منهاج الدراسة يشتمل على دروس نظرية وتطبيق عملي في مجال الرقابة المالية وبحث يعده الطالب باشراف احد اعضاء الهيئة التدريسية ، وقد كانت مدة الدراسة في البداية سنتان تقويميتان الا انه لوحظ عدم كفاية المدة لتأهيل المحاسب القانوني ولذلك فقد تم تمديدها الى ثلاث سنوات تقويمية بموجب التعديل الاول لقانون دبلوم مراقبة الحسابات رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٤ . ويلاحظ ان منهاج الدراسة ومدتها لا تختلف عن دراسة الماجستير سواء من حيث المصاد الدراسية او عدد الساعات او تقديم البحث او الاطروحة في نهاية مدة الدراسة علما بان البحث المقدم من قبل الطالب يخضع للمناقشة من قبل لجنة من الاساتذة المتخصصين .

المقررات الدراسية :

يتضمن البرنامج التدريسي محاضرات جامعية وحلقات دراسية . وقد كان قانون دبلوم مراقبة الحسابات في بداية تشريعه ينص على مواضيع الدراسة كما يلي :

- ١- النظرية المحاسبية .
- ٢- محاسبة التكاليف .
- ٣- التدقيق .
- ٤- النظم المحاسبية .
- ٥- المحاسبة الحكومية .
- ٦- برمجة البيانات .
- ٧- الموازنات التخطيطية (المحاسبة الادارية) .
- ٨- الرقابة المالية .
- ٩- المشاكل المحاسبية .
- ١٠- المحاسبة المالية العالية .
- ١١- المحاسبة الضريبية .

يلاحظ ان الدروس المقررة كانت شاملة لكل انواع المحاسبة التي يستوجب على المحاسب القانوني الالمام بها لممارسة مهنة التدقيق والمحاسبة القانونية . كما ان دراسته لهذه المجموعة من المواد الدراسية بمستوى الدراسات العليا بعد ان قام بدراسة المبادئ الاولى في مرحلة البكالوريوس سوف يؤهله حتما للقيام بتدريسها بكفاءة في مرحلة الدراسة الجامعية الاولى (البكالوريوس) . ويلاحظ ان الهيئة المشرفة كانت قد اختارت للتدريس مجموعة من الاساتذة الذين يتمتعون بكفاءات عالية ومن خريجي معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز وكذلك ممن يحملون الشهادات العليا من امريكا والدول الاوربية الاخرى . ومن الجدير بالذكر ان التعديل الاول على القانون كان قد الغى اسماء المواد الدراسية من متن القانون وعهد الى الهيئة المشرفة على الدبلوم مهمة تحديد المقررات الدراسية مما شجع الهيئة المشرفة على اضافة مواد محاسبية اخرى فاصبح عدد المواد الدراسية اربعة عشر مادة .

ان برنامج الدراسة في المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق التابع لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب يشتمل على اربعة عشر مادة مشابهة ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ويمنح شهادة المحاسبة القانونية الا ان شهادته تعتبر مهنية وليست اكااديمية ولا تؤهل لنيل اللقب العلمي ، وهو يعاني من نفس المشكلة التي يعاني منها خريج دبلوم مراقبة الحسابات عندما يسلك طريق التدريس في الجامعة .

المناهج الدراسية والكتب المطبوعة :

خلال المرحلة التحضيرية للدراسة كانت الهيئة المشرفة في كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد قد وضعت مفردات المناهج الدراسية لكل مادة محاسبية بالاضافة الى مناهج المواد

التكاملية المحيطة بكافة جوانب العمل المحاسبي والتدقيقي . وقد قامت باستيراد ارقى انواع الكتب المحاسبية ذات المنائى العالمية . وتدرس بعض الدروس باللغة الانكليزية والبعض الاخر باللغة العربية مما يعطي هذه الدراسة عمقا كبيرا لأطلاع الطالب على احدث التطورات العلمية في هذا المجال . وقد دأبت الهيئة المشرفة على تطوير المناهج بشكل مستمر واستيراد المراجع والكتب التي تحتاجها الدراسة من الدول المتقدمة في حقول المعرفة المحاسبية والتدقيقية .

المبحث الثاني

الشهادة المهنية والشهادة الأكاديمية

الشهادة هي وثيقة رسمية مكتوبة تثبت حقيقة ثابتة حول شخص او كيان او شئى او حدث معين . ويختلف المفهوم القانوني للشهادة عن المفهوم التربوي ، فمن وجهة النظر القانونية تعني الشهادة مستند مكتوب يثبت واقعة او حقيقة مطلوب اثباتها ، واذا تعذر ايجاد السند المكتوب فيلجأ القاضي الى الشهادة الشفهية مع تحليف اليمين . اما في المفهوم التربوي فتعني الشهادة اعتراف مكتوب من قبل احدى المؤسسات او المعاهد التعليمية بان احد الأشخاص قد اكمل متطلبات دراسة معينة ، وتؤهله هذه الشهادة الاشتغال في مجال الاختصاص الذي تخصص فيه حامل الشهادة كما تمنحه كافة الحقوق والامتيازات التي تخولها له القوانين والانظمة المرعية .

وتوصف الشهادة في بعض الاحيان بانها شهادة مهنية وهذه الصفة مشتقة من كلمة المهنة . ويمكن تعريف المهنة بانها (حرفة تتطلب معرفة متخصصة وتحضير اكايمي مركز ولفترة طويلة) ^(١) . فالمهنة بالمفهوم الحديث تتطلب دراسة اكايمية في الجامعات والمعاهد التعليمية اولا ومن ثم تطبيق عملي للتعريف بالمهارات والطرق والتقنيات التي يمكن بواسطتها وضع المعرفة العلمية في المجال التطبيقي ثانيا . ولا يعني ذلك ان التركيز في الدراسة المهنية على الناحية التطبيقية بل من المحتمل ان يكون البرنامج التدريسي لتلك الشهادة اكثر كثافة مساو من حيث عدد المواد الدراسية التي يجب على الطالب تعلمها او من حيث عدد الساعات .

وتوصف الشهادة بكونها شهادة اكايمية ، وكلمة اكايمي معناها جامعي أي ان الدراسة اكايمية تعني الدراسة النظرية الجامعية لفرع من فروع المعرفة كالفيزياء والكيمياء والرياضيات والمحاسبة وغيرها من العلوم المعرفية ، ولا تحتاج هذه الدراسة الى تطبيق عملي لغرض الحصول على الشهادة .

ولتحليل هذا الموضوع في العراق نجد اولا ان هنالك مؤسسة متخصصة بالتعليم المهني تسمى مؤسسة التعليم التقني تضم مجموعة كبيرة من المعاهد التقنية التي تمنح شهادة الدبلوم التقني الاولي ومدة الدراسة فيها سنتان تقويميتان بعد الدراسة الاعدادية (الثانوية) . كما ان هناك دراسات عليا في مختلف الاختصاصات العلمية توصف بانها مهنية ولكل اختصاص شروط مستقلة ، وتختلف مدة الدراسة فيها فمنها سنة ومنها سنتان وبعضها ثلاث سنوات وجميعها تمنح الدبلوم العالي ، وهذه الشهادة ظل يُنظر اليها بمستوى ادنى من الشهادة اكايمية (الماجستير) وهي لا تؤهل حاملها لنيل اللقب العلمي عند دخوله مجال التدريس الجامعي .

ان اهم الدراسات المهنية واقدامها هو دبلوم مراقبة الحسابات الذي بدأت الدراسة فيه في السنة الدراسية ١٩٧١/١٩٧٢ . وهو كما جاء في قانون الدبلوم دراسة مهنية ^(٢) ، وقد كانت مدة الدراسة فيه سنتان تقويميتان وهي تعادل ثلاث سنوات دراسية وبعد مرور فترة زمنية تم تمديدتها الى ثلاث سنوات تقويمية .

ولتوصيف هذه الدراسة نجد انها تشتمل على ثلاث سنوات دراسية وكل مادة تدرس على مدى سنة دراسية كاملة . وبعد اجتياز الطالب الثلاث سنوات دراسية يكلف بكتابة اطروحة التخرج

(١) قاموس ويبستر التاسع الجديد للكليات ، نيويورك ١٩٨٣ .

(٢) قانون دبلوم مراقبة الحسابات رقم (١٧٩) لسنة ١٩٧٠ ، الاسباب الموجبة .

ويمكن البدء بها خلال السنة الثالثة . وتقيم الأطروحة من قبل اساتذة متخصصين في موضوع الأطروحة . ويلاحظ ان المواد المحاسبية التي تدرس في هذه الدراسة اكثر من المواد التي تدرس في دراسة الماجستير محاسبية^(١) . والشق الثاني من الدراسة هو التدريب المهني بالتداخل مع الدراسة الاكاديمية في المؤسسات المتخصصة بالاعمال التدقيقية كديوان الرقابة المالية . وما قبل عن دراسة دبلوم مراقبة الحسابات ينطبق بشكل او بآخر على دراسة المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق حيث تعتبر الدراسة في المعهد دراسة مهنية وهي لا تؤهل لنيل اللقب العلمي عند دخوله المجال الجامعي .

من التحليل السابق نستطيع ان نستنتج بان الدراسة المهنية العليا هي عبارة عن دراسة اكاديمية مضافا اليها تدريب مهني لاكتساب المهارات التطبيقية خلال فترة الدراسة العلمية . وبالرجوع الى الكتب والمناهج الدراسية لكل مادة من المواد المحاسبية المتقابلة في الدراسة المهنية والدراسة الاكاديمية نجد ان الكتب التعليمية المعتمدة في كلا الدراستين هي نفس المصادر الانكليزية العالمية ولنفس المؤلفين ، وبمقارنة المناهج الدراسية لكل مادة محاسبية نجد انها متشابهة اذا لم تكن مفردات مناهج الدراسة المهنية اكثر شمولاً وعمقا من الدراسة الاكاديمية . فإذا كانت الدراسة المهنية لا تختلف كثيرا كما وجدنا في التحليل السابق عن الدراسة الاكاديمية فلماذا يحجب اللقب العلمي عن خريجي الدراسة المهنية عند الدخول الى سلك التعليم الجامعي مع الاقرار بحاجة التعليم الجامعي الى مثل هذه الكفاءات .

وقد قام الباحث بصياغة مجموعة اسئلة لغرض استبيان مضامين المشكلة وردود الفعل عليها من قبل الاكاديميين . فقد اظهرت جميع الاجابات بان التدريسيين الاكاديميين لا يمانعون من اعطاء اللقب العلمي للمحاسبين القانونيين الذين يدخلون سلك التعليم المحاسبي الجامعي ولذلك يستوجب على المحاسبين القانونيين ان يقوموا بالمقابل بالسعي لدى نقابة المحاسبين والمدققين ومجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات لمنح الاكاديميين لقب محاسب قانوني بدون اشتراط اية دراسة اضافية عليهم ويمكن ان يستعاض عن ذلك بفترة تدريب لمدة قصيرة في ديوان الرقابة المالية لغرض منح اللقب اليهم .

وقد اظهر الاستبيان اتفاق الاساتذة الاكاديميين على ان المحاسبين القانونيين قد ساهموا بشكل فعلي في تطوير وتقدم التعليم المحاسبي الجامعي بشكل مباشر او غير مباشر حيث ان عددا غير قليل منهم مارسوا التدريس في الجامعات والمعاهد وقدموا لطلبتهم عطاءات ومساهمات جيدة من خلال شرح بعض الحالات التطبيقية التي مرت عليهم اثناء ممارستهم المهنة والتي قد لا يتعرض لها الاساتذة الاكاديميين ، بالإضافة الى ذلك فقد قدم الكثير منهم البحوث وشاركوا في المؤتمرات العلمية ، وقام بعضهم بتدريس العلوم المحاسبية والتدقيقية في بعض الكليات والجامعات العربية .

لقد اظهرت اجابات بعض الاساتذة الاكاديميين ان الشهادة المهنية في مجال المحاسبة لا تقل اهمية عن الشهادة الاكاديمية على المستوى الجامعي ، كما وجدنا من نتائج الاستبيان بان مناهج الدراسة المهنية والكتب المعتمدة لدراسة دبلوم مراقبة الحسابات وماجستير المحاسبة لا تختلف سواء من حيث المحتوى او المضمون وكانت الكتب المعتمدة للتدريس في بعض المواضيع هي نفس الكتب ، وقد افاد بعض الاساتذة الاكاديميين الذين حصلوا على شهادات مهنية بالإضافة الى الشهادة الاكاديمية بان المناهج الدراسية المهنية اوسع من مناهج الدراسة الاكاديمية علما بان كليهما يدرس في نفس الجامعة ونفس الكلية فلماذا يمنح اللقب العلمي لخريج الشهادة الاكاديمية (الماجستير) ويمنع عن خريج الشهادة المهنية (المحاسب القانوني) ؟

^١ (الشاوي ، محمد طاهر اسماعيل ، الاسس العلمية في كيفية الارتقاء بمستوى التعليم المحاسبي ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد الاول ، بغداد ٢٠٠١ ص ١١٤ .

المبحث الثالث

الكفاءات التدريسية للمحاسبين القانونيين

ان المعلم بمادته وطريقته وشخصيته اساس نجاح العملية التعليمية ، فلا يتوقع خيرا كثيرا من نظام تعليمي يكون فيه المعلم ضعيفا في جانب او اكثر من هذه الجوانب لاننا مهما بذلنا من جهود في ان تكون عناصر العملية التعليمية الاخرى من كتب ووسائل تعليمية وبنية مدرسية جيدة لا يمكن ان نحصل على مردود جيد كما وكيفا مالم نضمن جودة العنصر الاله الا وهو المعلم . اننا لا ننكر اهمية العناصر الاخرى بطبيعة الحال ولكنلا نعطي اهمية خاصة للمعلم ، اذ ماذا يمكن ان تحقق بناية جيدة ووسيلة تعليمية حديثة اذا كان المعلم داخل هذه البناية والذي يستعمل تلك الوسيلة ضعيف المادة سيئ الطريقة هزيل الشخصية (٥) .

ان المقصود بالمعلم هنا هو المحاسب القانوني الذي يقوم بالتدريس في الجامعة ، ولغرض بيان الكفاءات التدريسية للمحاسبين القانونيين لا بد من عرض بعض البيانات والمؤشرات الكمية التي تشير الى الانجازات التي قدمها هؤلاء في مجال العملية التعليمية . ومع قلة مصادر المعلومات فان البيانات التي حصلنا عليها تثبت الدور الرائد للمحاسبين القانونيين في العملية التعليمية .
 واول شيئ نقوم باثباته هو عدد المحاسبين القانونيين الذين مارسوا مهنة التدريس كما فسي الجدول التالي :

جدول رقم (١)

عدد المحاسبين القانونيين لسنة ٢٠٠١

النوع	المجموع الكلي		الجنس		مسجل لدى مجلس المهنة	الممارسين لمهنة التدريس
	ذكور	اناث	مسجلين	غير مسجلين		
محاسب قانوني	١٠٣	٦	١٠١	٨	٢٨	٢

* المصدر - مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات ، نشره مراقبي الحسابات لسنة ٢٠٠١ .

ان المؤشر العام الذي يظهره الجدول السابق هو قلة عدد الاناث اللواتي يمارسن مهنة المحاسبة القانونية ومراقبة الحسابات مقارنة مع عدد الذكور والسبب في ذلك هو الصعوبات الكبيرة التي يتعرض لها الشخص الذي يمارس المهنة سواء من حيث انجاز المهمة التدقيقية وما تتطلبه من اجراءات ضمن ظروف بيئية صعبة او من حيث علاقة المحاسب القانوني مع عملائه الذين لا يتمتعون في الغالب باي وعي محاسبي وتدقيقي بحيث تتركز جل اهتماماتهم في كيفية التهرب من القوانين الضريبية او من حيث العلاقة مع زملاء المهنة الذين يتهربون دائما من تطبيق قواعد السلوك المهني على تصرفاتهم ، هذه الصعوبات تجعل الاقبال على المهنة من قبل الاناث قليل جدا وهي تشكل نسبة ٦% قياسا الى الذكور التي تشكل نسبة ٩٤% ، وفيما يخص (١) المحاسبين القانونيين الذين مارسوا مهنة التعليم المحاسبي الجامعي فان عددهم (٣٠) ثلاثون وهم يشكلون ٢٨% من المجموع الكلي للمحاسبين القانونيين ، ومن بين هؤلاء يشكل الذكور الغالبية وهم (٢٨) محاسبيا قانونيا والباقي اثنان من الاناث . ان نسبة المحاسبين القانونيين الذين مارسوا مهنة التدريس تتجاوز ربع العدد الكلي وهي نسبة جيدة .

(٥) الشبلي ، ابراهيم مهدي ، اعداد المعلمين في هولندا ، (مترجم) قسم التوثيق والدراسات - وزارة التربية ، بغداد ١٩٧٣ ص ١ ، وهو مستل من كتاب تقويم العملية التعليمية ، تاليف الاساتذة الدكتور ابراهيم مهدي الشبلي والدكتور رؤوف عبدالرزاق العاني والدكتور محسن عبيدة النصراوي ، مطبعة المعارف - بغداد ١٩٧٦ ص ٨٧ .

(١) مقابلة شخصية مع المحاسب القانوني خليل عبدالله سرحان بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ .

لقد قام المحاسبون القانونيون طيلة الفترة السابقة من سنة ١٩٧٢ ولحد الان بالتدريس في الجامعات الرسمية (الحكومية) اما بصفة محاضرين او بمنحهم لقب (باحث علمي) عند توظيفهم على الملاك الدائم وهذا العنوان الوظيفي لا يدخل ضمن الهيئة التدريسية بالرغم من قيامه بالتدريس الفعلي ويؤدي هذا الاجراء الى حجب كافة المزايا التي يتمتع بها عضو الهيئة التدريسية بضمنها مخصصات الخدمة الجامعية والتمتع بالعطلة الصيفية . وفيما يخص مؤسسة التعليم التقني (عمادة هيئة المعاهد سابقا) فقد كانت تمنح لقب مدرس مساعد الى المحاسبين القانونيين مما شجع البعض منهم الى الانتساب الى هذه المؤسسة والتواصل فيها لحين بلوغهم درجة أستاذ مساعد . وفيما يتعلق (٧) بالكليات الاهلية حديثة العهد فقد قامت هذه المؤسسات بتوظيفهم على الملاك الدائم ومنحهم لقب تدريسي وهناك في الوقت الحاضر اربعة منهم في كلية التراث الجامعة وثلاث في كلية المنصور الجامعة واثنان في كلية الرافدين الجامعة وقسم منهم منذ فترة طويلة تقارب اثني عشر سنة .

وقد ظهر لنا اثناء المنح الميداني بان بعض المحاسبين القانونيين قاموا بالتدريس في مرحلة الدراسات العليا مثل دبلوم مراقبة الحسابات والدبلوم العالي في المحاسبة الضريبية والمعهد العربي للمحاسبة والتدقيق وهو مؤشر جيد لارتفاع كفاءتهم . كما اظهرت عملية المسح بان هناك بعض المحاسبين القانونيين مارسوا مهنة التعليم المحاسبي الجامعي في بعض الدول العربية الشقيقة منهم خمسة في الجماهيرية العربية الليبية ولفترة ثلاث سنوات دراسية وقد منحوا لقب مدرس مساعد والقسم الاخر مارس التعليم في جمهورية اليمن .

ومن النشاطات المتميزة التي قام بها المحاسبين القانونيين ايضا الاشراف على بحوث واطروحات طلبة الدراسات العليا وعلى الاخص طلبة دبلوم مراقبة الحسابات وطلبة المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق والدبلوم العالي في المحاسبة الضريبية ، اما في مجال التأليف فقد قام البعض منهم بتأليف الكتب المحاسبية والتدقيقية سواء على مستوى التعليم المهني او على المستوى الجامعي كما انجزوا كتابة الكثير من البحوث والدراسات وقاموا بنشرها في المجلات والدوريات العلمية ، واخيرا فان الكثير منهم واصلوا دراساتهم العليا وحصلوا على شهادة الدكتوراه في المحاسبة بكفاءة عالية من دون مطالبتهم باية دراسات اضافية لمعادلة شهادتهم بشهادة الماجستير قبل السماح لهم بدخول برنامج الدكتوراه .

المبحث الرابع

المحاسب القانوني والمجتمع

ان مهمة المحاسب القانوني هي الدفاع عن مصالح المجتمع وان من اولى واجباته هو المحافظة على الموارد الاقتصادية التي يمتلكها الافراد الذين ينتمون لذلك المجتمع ويحقق له اهدافه ، وفي مقابل ذلك يجب على المجتمع من خلال الحكومات الممثلة له ان يقر كافة الحقوق التي يجب ان تمنح للمحاسب القانوني تشجيعا له على القيام بالدور المناط اليه داخل المجتمع بشكل جيد وفعال . واول هذه الحقوق هو حقه بان يكون ضمن اعضاء الهيئة التدريسية في المؤسسة التعليمية (الجامعة) التي تخدم شريحة كبيرة من اعضاء المجتمع وهم الطلبة ، وهذا الحق يتمثل في اعطائه اللقب التدريسي الملائم عند انتسابه للمؤسسة التعليمية . ان منح المحاسب القانوني اللقب العلمي الذي يستحقه سوف يدفعه الى المزيد من العطاء والاخلاص والشعور بالمسؤولية في عملة التعليمي الموجه لخدمة افراد المجتمع الذي ينتمي اليه ويهي له كافة المستلزمات الضرورية لاتمام رسالته التربوية لكي يساهم في عملية تطوير التعليم المحاسبي الجامعي والبحث العلمي .

ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية تتطلب ايمانا قويا وحافزا ايجابيا من جانب الافراد الذين يقومون بعملية البناء والانشاء للاشتراك بصورة جدية في تحقيق المزيد من

(٧) مقابلة شخصية مع المحاسب القانوني عبدالجبار الكعبي بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١ .

الانتاج^(٨) . ولايجاد حافزا ايجابيا قويا للمحاسب القانوني يجب خلق الشعور لديه بأن حقه غير مغبون وهو لا يتحقق الا بمساواته باخوانه من أعضاء الهيئة التدريسية الذين يحملون مؤهلا اكاديميا ، وبالمقابل فان خلق روح التعاون والتآزر بين المحاسب القانوني والاساتذة من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه يتطلب منح حملة المؤهل الاكاديمي لقب محاسب قانوني بعد ممارسة العمل التدقيقي في ديوان الرقابة المالية لمدة شهرين وفق خطة مبرمجة ومكتفة يضعها الديوان مقدما . ان هذا الاعتراف المتبادل سوف يساعد على امداد مؤسساتنا التعليمية الجامعية بقوى بشرية مديرة وخلاقة ومبدعة في مجال التعليم المحاسبي الجامعي ، كما انه سوف يساعد على خلق الانسان القوي بارادته وعمله والموارد المبدع من اجل بناء مجتمع متعلم يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي على اسس جديدة^(٩) .

الاستنتاجات

- ١- من خلال دراسة وتحليل مشكلة البحث والحقائق المهمة التي عرضت اثناء مناقشة الموضوع يمكن ادراج اهم النتائج التي توصل اليها الباحث كما يلي :
- ٢- ان المحاسبين القانونيين يتمتعون بكفاءات عالية في مجال تدريس العلوم المحاسبية والتدقيقية .
- ٣- ان شهادة المحاسبية القانونية (دبلوم مراقبة الحسابات) هي شهادة جامعية عليا ذات صفة مهنية واكاديمية .
- ٤- ان هنالك حاجة كبيرة للمحاسبين القانونيين للتدريس في الجامعات العراقية نظرا لتوسع الكبر في اعداد الطلبة المقبولين في اقسام المحاسبة .
- ٥- ان المحاسبين القانونيين قد ساهموا في تطور ونمو التعليم المحاسبي الجامعي في العراق من خلال التدريس في اقسام المحاسبة في الجامعات العراقية .
- ٦- ان التدريسيين الاكاديميين لا يمانعون في منح اللقب العلمي للمحاسبين القانونيين الذين يدخلون سلك التعليم المحاسبي الجامعي .
- ٧- ان شهادة المحاسب القانوني (الشهادة المهنية) مساوية من حيث المستوى العلمي لشهادة الماجستير .
- ٨- ان الكتب والمراجع العلمية التي يستخدمها الطلبة في الدراسة الاكاديمية مشابهة لتلك التي يستخدمها الطلبة في الدراسة المهنية وهي تعتمد على رأي مدرس المادة .
- ٩- ان مناهج الدراسة المهنية اوسع من مناهج الدراسة الاكاديمية (الماجستير) نظرا لكون تدريس المواد في الدراسة المهنية يمتد لسنة دراسية كاملة بينما تجد ان تدريس المواد في الدراسة الاكاديمية (الماجستير) يكون على اسس نصف سنوي .
- ١٠- كلا الدراستين تنتهي ببحث او اطروحة تقيم من قبل اساتذة متخصصين في موضوع الاطروحة او البحث في نهاية مدة الدراسة .
- ١١- ان خريجي المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق التابع لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب يعاني من نفس المشكلة التي يعاني منها خريجو الدبلوم العالي في مراقبة الحسابات .

(٨) بتصرف عن الشماح ، خليل محمد حسن ، دراسة تنظيم جامعة بغداد ، مركز البحوث الاقتصادية والادارية - بغداد ١٩٧٨ ص ٧ .

(٩) الاحمد ، جاروجان ، الامية وعلاقتها بالتنمية ، مجلة جيل ورسالة ، العدد السادس - بغداد ١٩٧٦ ص ٢٥ .

التوصيات

في ضوء النتائج التي اظهرها هذا البحث ، يضع الباحث مجموعة من التوصيات امام الجهات المسؤولة للاستفادة منها في معالجة المشكلة التي تناولها البحث وهي :

- ١- السعي لاصدار تشريع واضح بمنح اللقب العلمي للمحاسبين القانونيين الذين يمارسون مهنة التدريس الجامعي بغض النظر عن الجهة التي تخرجوا منها .
- ٢- السعي لدى نقابة المحاسبين والمدققين ومجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بمنح لقب محاسب قانوني لحاملي شهادة الماجستير والدكتوراه في المحاسبة بعد تدريب لمدة شهرين في ديوان الرقابة المالية وبدون متطلبات اضافية اخرى .
- ٣- السعي لدى وزارة التعليم العالي باصدار قرار باعتبار شهادة المحاسب القانوني شهادة مهنية واكاديمية في آن واحد .

٤- السعي لدى الجامعات العراقية على اشراك المحاسبين القانونيين في وضع مفردات المناهج الدراسية للعلوم المحاسبية والتدقيقية .

٥- السعي لدى الجامعات العراقية الحكومية على تشجيع توظيف المحاسبين القانونيين في اقسام المحاسبة واعطائهم اللقب التدريسي اسوة بمؤسسة التعليم التقني وذلك لتطعيم الكوادر التدريسية بالخبرات الاكاديمية والمهنية .

المراجع والمصادر

١- الوثائق الرسمية :
قانون دبلوم مراقبة الحسابات رقم (١٧٩) لسنة ١٩٧٠ ، الاسباب الموجبة .

٢- الموسوعات والمعاجم :
قاموس وبستر التاسع الجديد للكليات ، نيويورك ١٩٨٣ .

٣- الكتب :
أ- سعد ، سلمى منصور ، التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية ، اطروحة دكتوراه - كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية - بغداد ١٩٩٥ .

ب- الشبلي ، ابراهيم مسهدي ، اعداد المعلمين في هولندا (مترجم) قسم التوثيق والدراسات - وزارة التربية ، بغداد ١٩٧٣ ص ١ . وهو مستل من كتاب تقويم العملية التعليمية ، تأليف د. ابراهيم مهدي الشبلي ، د. رؤوف عبدالرزاق العسائي ، د. محسن عبيدة النصر اوي - مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٧٦ .

ت- الشماع ، خليل محمد حسن ، دراسة تنظيم جامعة بغداد ، مركز البحوث الاقتصادية والادارية ، مطبعة جامعة بغداد - بغداد ١٩٧٨ .

٤- الدوريات :
أ- الاحمد ، جاروجان ، الامية وعلاقتها بالتنمية ، مجلة جيل ورسالة - العدد السادس ، بغداد ١٩٧٦ .

ب- الشاوي ، محمد طاهر اسماعيل ، الاسس العلمية في كيفية الارتقاء بمستوى التعليم المحاسبي - مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد الاول ، السنة الاولى - بغداد ٢٠٠١ .

٥- المقابلات الشخصية :
أ- مقابلة شخصية مع المحاسب القانوني خليل عبدالله سرحان بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٣ .

ب- مقابلة شخصية مع المحاسب القانوني عبدالجبار الكعبي بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١ .